النظريات السكانية (2)

د- النظريات التقليدية في الاقتصاد السياسي

من الملاحظ أن موضوع السكان لم يرد إلا بشكل عرضي في كتابات أصحاب المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي التي ظهرت في القرن التاسع عشر.

كان اهتمامهم الأساسي منصباً على مناقشة المشكلات الاقتصادية السائدة ومحاولة وضع القواعد والقوانين التي تتحكم فيها أخذين بنظر الاعتبار الزيادات التي تطرأ على عدد السكان .

نظرية مستوى الكفاف:

تنص هذه النظرية على أن الزيادة المستمرة في عدد السكان ستؤدي إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع وسوف يؤدي ذلك في الزمن الطويل الذي حددته النظرية بجيل (أي ٢٥ سنة) إلى هبوط الأجر الذي يحصل عليه العامل، حتى يصل مستوى الأجور إلى دون مستوى الكفاف ، ونتيجة لذلك سترتفع معدلات الوفيات بين العمال مما يسبب إنقاص المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع فيرتفع مستوى الأجور مرة أخرى إلى فوق مستوى الكفاف. وكذلك تفترض النظرية أن زيادة مستوى الأجور فوق مستوى الكفاف ستشجع الزواج وتزيد بذلك معدلات الولادة وعندئذ سيزداد المعروض من الأيدي العاملة على المدى البعيد، كذلك ، وعندئذ يتكرر ما حدث سابقاً من هبوط مستوى الأجور ثم التوازن مرة أخرى وهكذا. (نامق، ١١٤:١٩٧٠)

ويعتقد جون ستيوارت مل بأن مستوى الأجور يعتمد في الغالب على معدل السكان/رأس المال، أي عدد السكان المتزايد مقسوماً على رأس المال المتزايد والمستخدم في العملية الإنتاجية فإذا زاد الأخير وأصبح أكثر كفاية أمكن عندئذ رفع مستوى الأجور،وعلى العكس إذا زادت الأعداد السكانية وبالتالي زاد عرض الأيدي العاملة دون زيادة رأس المال المستخدم مالت الأجور العمالية المدفوعة نحو الانخفاض. (Mill, 1965)

و- النظريات الاقتصادية الحديثة

تركزت الدراسات السكانية في القرن العشرين حول مجموعة من القضايا المتفرقة يأتي في مقدمتها مشكلة الحد الأمثل للسكان وعلاقة نمو السكان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

نظرية الفجوة السكانية:

يرى "روبرت بولدوين"، صاحب هذه النظرية، إذا كان السكان يزيدون بمعدل أعلى من زيادة دخل الفرد في المتوسط فإن الاقتصاد القومي كله سيقع في المصيدة حيث تسوء الأوضاع الاقتصادية كلها ويتدهور الوضع المعاشي ولا تسير عملية التنمية بالمعدل المرغوب فيه. وعلى العكس من ذلك، إذا زاد دخل الفرد في المتوسط بمعدل يفوق معدل نمو السكان، فإن الاقتصاد القومي سينتعش وعندئذ تتعزز عملية التنمية ويزداد التكوين الرأسمالي. (Baldwin, 1966:33)

ط- نظرية التحول الديمغرافي:

يحاول أصحاب نظرية التحول الديمغرافي تفسير أسباب مرور الشعوب المتقدمة المعاصرة والشعوب النامية قليلاً أو كثيراً عبر نفس المراحل التاريخية في العصر الحديث والمعاصر. قبل تحديثها الاقتصادي. ظلت المجتمعات الصناعية تمر بمرحلة نمو سكاني بطئ طوال عدة قرون بسبب ارتفاع معدلات الوفيات لديها. وقد شهدت بعد ذلك زيادة سكانية سريعة عندما ارتفعت مستويات المعيشة لديها وانخفضت معدلات الوفيات نتيجة لذلك. وعندما أدت قوى ومؤثرات التحديث والتنمية إلى انخفاض الخصوبة، مالت معدلات نمو السكان إلى الانحدار من جراء ذلك، أدى هذا التعاقب التاريخي إلى تساؤل بعض الديمغرافيين عما إذا كانت نفس العملية يمكن أن تحدث في البلدان الأخرى عندما تنتقل من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية متقدمة. تنص نظرية التحول الديمغرافي على أن معدل نمو سكان معين يميل إلى الاستقرار في أي وقت يتم فيه إحراز مستوى معين من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ذلك لان الناس في المجتمعات

الحضرية المصنعة يفضلون عوائل صغيرة ويحدون من عدد أطفالهم عن طيب خاطر أو طوعاً. في هذه المجتمعات الحديثة يعتبر الأولاد شيئاً غير نافع أو ثمين اقتصادياً بتاتاً. إن تربيتهم وتعليمهم يكلفان الوالدين كثيراً، ولكنهم لا يقدمون لهم بالمقابل فوائد اقتصادية. بحسب نظرية التحول الديمغرافي، ينزع الناس عموماً إلى إنجاب أكبر عدد من الأولاد الذين يمكنهم من إعالتهم على ما يعتقدون. إن المشكلة في المجتمعات النامية، عندئذ، هي أن اتجاهات الناس لم تلحق حتى الآن بأحوالهم المتغيرة سريعاً.

يفترض الديمغرافيون أن التحول الديمغرافي مر عبر ثلاث مراحل أساسية هي: **المرحلة الأولى**: هي الحالة الموجودة في جميع المجتمعات التقليدية التي تتميز بارتفاع كل من معدلات الولادة والوفيات لدرجة كبيرة بخاصة بين الأطفال الرضع. ونتيجة لذلك، ينخفض معدل نمو السكان ويبقى ثابت طوال عدة قرون أو ينمو بصورة بطيئة جداً.
المرحلة الثانية: هي الحالة الموجودة في جميع المجتمعات النامية في المرحلة المبكرة للتصنيع. بدأت هذه المرحلة عندما أدى التحديث، وما صاحبه من تحسن مستويات المعيشة والعناية الطبية، إلى الانخفاض السريع في معدلات الوفيات. ومع ذلك ، فإن الانخفاض السريع في معدلات الوفيات لم يصاحبه مباشرة إنخفاض في معدلات الولادة. ونتيجة لذلك، فقد أدى اختلاف سرعة النمو بين معدلات الولادة العالية ومعدلات الوفيات المنخفضة إلى تعجيل نمو السكان، الذي يوصف بالانفجار السكاني.

المرحلة الثالثة: هي الحالة الموجودة في المجتمعات الصناعية المتقدمة جميعاً . يتحدد معدل الولادة عندما ينُظر إلى العوائل الكبيرة على أنها تشكل عبئاً كبيراً على الأسرة وعائقاً أمام تقدمها وتلبية احتياجاتها الأساسية في الحياة. أما معدل الوفاة فيظل منخفضاً. ونتيجة لذلك ، فإن معدل نمو السكان ينخفض تدريجياً نحو الصفر ويبقى مستقراً تماماً.

هذا التحول السكاني كامل الآن في أوربا، أمريكا الشمالية واليابان. وتشهد بعض الشعوب المتقدمة اقتصادياً في المناطق النامية- مثل تونس، تايوان والصين، كوبا، وكوريا الجنوبية وكوستاركا – انخفاضاً مطرداً في معدلات الولادة ، مما يدل على أنها الآن في تحول بين المرحلتين الثانية والثالثة. أما بقية الشعوب النامية والمتخلفة فما زالت في المرحلة الثانية، مرحلة النمو السكاني السريع، وهذه هي البلدان التي تضم أكبر عدد من السكان في العالم (٥,٣ مليار نسمة من مجموع ٦,٥ مليار في ٢٠٠٥، وبذلك تقوم بالإسهام الأكبر في نمو السكان في العالم. (حوالي ٩٥% سنوياً). ورغم ذلك توجد شواهد كثيرة على ميل معدلات الولادة في هذه الشعوب إلى الانخفاض التدريجي ، ومن المتوقع أن تدخل مرحلة التحول الديمغرافي الثالثة عاجلاً أم أجلاً.

رغم القبول الواسع الذي لقيته نظرية التحول الديمغرافي ، فإن عدداً من الكتاب يذكرون محدودية تطبيق هذه المبادئ . فقد ذكر البعض أنه يتعين دراسة عملية (التحول الديمغرافي في البلدان الاشتراكية على أساس تجارب تلك الدول- وخاصة تجربة الاتحاد السوفيتي سابقاً – كذلك شككوا فيما إذا كان للتصنيع نفس الآثار التي تركها لدى الدول الرأسمالية في الغرب في بقية البلدان الأخرى. كما حاولوا تفنيد الادعاء القائل بان تجربة البلدان الرأسمالية في الغرب تصح على البلدان النامية في أسيا وأفريقيا.